بكالوريا 2011 – شعب الرياضيات ، العلوم ، التقنية، الإعلامية – الاختبار و الإصلاح.

I. القسم الأوّل:

التمرين الأوّل: إنّ الذاكرة هي صانعة الهوية و ان فقد المرء ذكرته فقد هويته.
حدّد دلالة الهوية في سياق هذا القول.

التمشيات المنهجية	الإنجاز
1. قراءة الموضوع و فهمه لمعرفة المطلوب.	- يتكوّن الموضوع – التمرين – من جزأين: الأوّل : موقف يتمّ فيه بيان العلاقة بين الذاكرة و الهوية و الثاني: تعليمة: يطلب فيها من التلميذ أن يحدّد دلالة الهوية في سياق القولة.
2. فهم الموقف المعلن عنه في الموضوع	- الإقرار بالتلازم بين الذاكرة و الهوية عبر علاقة سببية: الذاكرة صانعة الهوية. و عبر تلازم بين المقدمة و النتيجة : من فقد ذاكرته، فقد هويّته.
3.فهم المطلوب في العليمة؟	- ما معنى التحديد السياقي: يعني ذلك أن التلميذ غير مطالب بتقديم دلالة جاهزة أو دلالة معجمية و إنما يتوجب عليه أن يستمد من التحديد السابق للعلاقة بين الذاكرة و الهوية.
4. تحديد المطلوب في التعليمة :	- يمكن تحديد دلالة الهوية و ذلك على النحو التالي : • الهوية نتاج لمسار تاريخي تتفاعل فيه مجموعة من العناصر و التجارب. أو • بما هي وحدة مركبة متعددة المصادر نحدد خصوصية ما فردية كانت أو جماعية. أو • بما هي اكتساب يتشكل في علاقة بالتاريـــــخ و يرسم خصوصية ثقافية ما. ملاحظة: - تقبل كل دلالة تربط الهوية بالتاريخ

	وتكشف عن التفاعل بينهما تعطي مكانة للذاكرة سواء نظر إليها بمعنى الثبات و الاكتمال أو بمعنى الحركة و البناء و بيان أن فقدان الذاكرة ينتهي إلى اغتراب الهوية.

التمرين الثاني: قيل " إن حدود القوة من حدود الحق ذاته ".
اكشف عن مسلمة ضمنية لهذا القول.

التمشّيات المنهجية	الإنجاز
1. قراءة الموضوع و فهمه لمعرفة المطلوب:	- يتكوّن الموضوع من جزأين، الأوّل: يتم فيه الإعلان عن تعريف للقوة في علاقتها بالحق حيث تبرز علاقة التلازم بينها. و الثاني يتم فيه مطالبة المترشّح بالكشف عن إحدى المسلّمات الضمنية للإقرار السابق.
2. فهم الموقف المعلن عنه في الموضوع:	- تقرر القولة (الموقف أو الأطروحة) بالتلازم بين حدود القوة و حدود الحق. بحيث يتم التشريع للقوة وتبرير استعمالها طالما كانت في خدمة الحق و ضامنة له. تنفي القولة أي تبرير لاستعمال القوة خارج إطار القانون و خارج إطار المشروعية.
3. فهم المطلوب في التعليمة:	- تطلب التعليمة: الكشف عن إحدى المسلمات الضمنية للقول. فما هي المسلّمة؟ • هي ما يفترض القول الصريح من أوّليّات . • تشكل المسلمة شرط إمكان القول نفسه. • توجد المسلمة في القول سواء قصد الكاتب ذلك أم لم يقصده.
4. تحديد المطلوب في التعليمة:	• - يمكن الكشف عن إحدى المسلّمات الضمنية للقول وفق الإ الحقّ لا يستمد من القوّة والقوّة لا تمثّل أساس الحقّ. أو • الحقّ هو مسوغ استعمال القوّة.

	أو • القوة مشروعة طالما كانت في خدمة الحقّ وضامنة له. أو • القوة لا تفيد الاستبداد ولا تبرر انتهاك الحقوق. أو • أولوية قوّة الحقّ على حقّ القوّة. أو للسلطة السياسية حدود.مكانيات التالية:

التمرين الثالث: النّص + المهام.

المهمّة الأولى: صغ الإشكالية التي يطرحها الكاتب في النص.

التمشّيات المنهجية	الإنجاز
لإنجاز المطلوب يجدر المرور بالمهام الجزئية التالية: 1. تحديد مبحث النّصّ:	مبحث النص: هو العلاقة بين الذوات الفردية و بين الثقافات و المجتمعات . في إطار الانتماء إلى الأرض فضاء مشتركا يعيش فيه الإنسان . و ينتج فيه نسقا من التواصل و من التفاعل.
2. تحديد السؤال الذي يجيب عليه النّص:	- يسعى هذا النص إلى الإجابة عن سؤال: ما هي شروط العيش المشترك و ما هي قواعده؟ أو: كيف نهيء السبل سكنى الأرض؟
3. تحديد الأطروحة المثبتة و الأطروحات المستبعدة أو المدحوضة:	- الأرض هي وطن الجميع و هي الهوية المشتركة للإنسانية و التي بها نتعلم كيف نكون و نعيش و نتقاسم ونتواصل و نتّحد.
4. إنجاز المطلوب: صياغة الإشكالية:	يطالب المترشح بصياغة الإشكالية وذلك بالتساؤل عن شروط إمكان العيش معا في علاقة الإنسان بخصوصيته الثقافية من جهة وعلاقته بالثقافات الأخرى أو بالتساؤل عن منزلة الوطن الأمّ في ظلّ الحديث عن وحدة كوكبية كأن يتساءل : • ما هي شروط العيش معا؟ هل ينبغي أن تقوم على مجرد التمسك بالخصوصية الثقافيّة كعنوان انتماء أم على أرضية الوعي بالانتماء المشترك إلى الأرض الوطن؟ • هل في الحديث عن فكرة الأرض الوطن ما

	يفيد تحطيم الخصوصيات الثقافيّة أم ما يؤكد مطلب الانتماء للإنساني المشترك وتأكيد قيمة العيش معا ؟ ملاحظة : يمكن أن تقبل الصياغات التي تثير التوتر بين الهوية البسيطة و الهوية المركبة.

المهمّة الثانية: قدّم حجّة تشرّع الحديث عن مفهوم الأرض / الوطن.

التمشّيات المنهجية	الإنجاز
لإنجاز المطلوب يجدر المرور بالمهام الجزئية التالية:	
1. تحديد الأطروحة المحورية:	- تأكيد الكاتب على أن الأرض هي وطن الجميع. و هي الهوية الكوكبية. و إن الاعتراف بالهوية المشتركة هو شرط إمكان العيش المشترك.
2. تحديد نظام الحجاج الفلسفي في النّص:	- إعلان عام يتم فيه تأكيد الانتماء المشترك للأرض. - الإعلان عن فرضية الهوية المشتركة. حجج استقرائية من الواقع و من التاريخ: تأكيدا لإمكانية الالتقاء و لبحث شروط التواصل و العيش المشترك.
3. استخراج الحجج من النص:	- إقرار المصير المشترك. - تأكيد انتماء البشر إلى ثقافات متنوّعة. - الدور الحاسم للأرض في ماضي البشر و مستقبلهم.
4. إنجاز المهمّة: تقديم حجّة تشرع للحديث عن مفهوم الأرض / الوطن.	يطالب المترشح بتقديم حجّة تشرّع الحديث عن مفهوم الأرض الوطن كأن يؤكّد على: • الانتماء المشترك والإحساس اللذان يربطاننا بالأرض. أو • الإقرار بالمصير المشترك بين جميع الناس أيا كانت اختلافات خصوصياتهم. أو • تحوّل العالم إلى قرية، أو عالم منحسر ومترابط الأجزاء. أو • الإقرار بأنّ البشر ليسوا فقط كائنات ثقافة ما، وإنّما كذلك كائنات تنتمي لهذه الأرض. أو • منزلة الأرض في التطور الذي شهدته الحياة. أو تماثل المشاكل الأساسية بالنسبة إلى كل البشر.

المهمّة الثالثة:

اذكر تبعة من تبعات مفهوم الأرض/ الوطن في مستوى علاقة الإنسان الخصوصية الثقافية أو في مستوى علاقته بثقافات الآخرين.

التمشيات المنهجية	الإنجـــاز
1. تحديد السؤال و فهمه لمعرفة المطلوب.	المهمة الثالثة: أذكر تبعة من تبعات مفهوم الأرض-الوطن في مستوى علاقة الإنسان بخصوصيّته الثقافيّة أو في مستوى علاقته بثقافة الآخرين.
2. فهم المطلوب في التعليمة :	يطالب المترشّح بإبراز إحدى تبعات مفهوم الأرض-الوطن في مستوى علاقة الإنسان بخصوصيته الثقافية أو في مستوى علاقته بالثقافات الأخرى كأن:
3. إنجاز المطلوب في التعليمة:	**<u>في مستوى علاقته بخصوصيته الثقافية:</u>** - القطع مع فكرة المركزية الثقافية. أو - رفض منطق انغلاق كل ثقافة على ذاتها. أو - رفض تصور الهوية بما هي كيان بسيط وثابت ومغلق. أو - الثقة في قدرة الخصوصية الثقافية على التأثير و التأثر. أو - التأكيد على دور الإبداع في تمكين الخصوصية الثقافية من أن تظلّ حيّة. أو **<u>في مستوى علاقته بالثقافات الأخرى:</u>** - وحدة الإنسانية نواتها لقاء الثقافات. أو - التأكيد على منطق التثاقف بما يفضي إلى تخطي منطق الصدام . أو - النظر إلى لقاء الثقافات على أنّه إثراء للخصوصية الثقافية. أو - رفض العولمة بما تفترضه من هيمنة والتشريع للكوني بما يفترضه من اعتراف متبادل ومصير مشترك. أو - النظر إلى الهوية الإنسانية بما هي هويّة مركبة.

II. القسم الثاني:

1. السؤال الأول: هل يمكن للقيمة التداولية للنماذج أن تحصّن النمذجة العلمية من كل نقد ؟

العمل التحضيري / التفكيك	العمل التحضيري / التخطيط
1. فهم السؤال و تحديد المطلوب: - يهتم الموضوع بمساءلة: القيمة التداولية للنماذج. و إذا ما كانت هذه القيمة تعفي النمذجة من النقد. - هناك مسلّمة ضمن السؤال و هي: أن القيمة التداولية للنماذج هي علامة نجاح النماذج. - المطلوب هو معرفة ما إذا كان هذا النجاح التداولي / البراقماتي يعفي النماذج العلمية من النقد و من المساءلة : النظرية و العملية. - أي نقد يمكن توجيهه للنماذج، أو ما هي حدود النماذج العلمية حتى ننجز نقدا لها : ابستيمولوجيا وفلسفيا. - السؤال يطلب: تحديد مظاهر النجاح التداولي للنماذج واتخاذ موقف نقدي منها لاحقا. **2. قراءة مفاهيم السؤال و تحديد الدلالات:** - القيمة التداولية للنماذج : بتحديد دلالة النمذجة بوصفها مسار بحث يهدف من خلاله العلم إلى فهم الواقع وبناء صورة نظرية له. - الوقوف على العلاقة بين أبعاد النمذجة الثلاث. - إقرار فعالية النماذج و نجاح بعدها التداولي و تمكّنها بفضل آليات الفهم و التفسير و الاختزال على إنتاج معرفة بالواقع. - إن تحصّن النمذجة من كل نقد: بإبراز أن النقد مهمة فلسفية و ايبستيمولوجية. - إن النقد هنا : هو الوقوف على الطابع الايديلوجي والسياسي الذي يتداخل مع العمل العلمي. - الدعوة إلى تحمّل رجل العلم مسؤوليته تجاه ما ينتجه من معارف و تقنيات. **3. بلورة الإشكالية و لحظات المعالجة:** يتم هنا بلورة الإشكالية المحورية: بالتساؤل عن النماذج العلمية و عن فعاليتها و عمّا إذا كانت يمكن أن تخضع للنقد و المساءلة بالنظر إلى الاستتباعات السلبية التي تفضي إليها و بالنظر إلى المسؤولية الايتيقية التي يجب أن يتحلى بها رجل العلم إزاء علمه. - يلي ذلك يتم تحديد خطوات البحث (انظر التخطيط).	**1. في لحظة أولى:**بناء المشكل بتنزيل السّؤال ضمن: - تنامي فاعلية النماذج بما هو علامة تطوّر العلم ونجاحات العقل العلمي. أو - التوتر القائم بين موقف ينتصرللنمذجة باعتبار علامة تطور العقل العلمي و موقف يرفضها باعتبارها علامة انزياحه عن شروط العلم وأهدافه. أو - التأكيد على القيمة العملية للنماذج وما يفترضه من انتصار للنمذجة . - صياغة الإشكالية بالتساؤل عن مدى قدرة القيمة التداولية للنماذج على تأكيد أهمية النمذجة ودفع كل نقد عنها : - إمكانية أولى: إذا كانت النماذج متسّمة بالفاعلية، فهل يفضي ذلك إلى رفض كلّ موقف نقدي من النمذجة؟ أم أنّ نجاحات النمذجة تفترض الوعي بحدودها الإبستيمولوجية والإيتيقية؟. - إمكانية ثانية:ما المقصود بالقيمة التداولية للنماذج؟ وهل يفترض الإقرار بهذه القيمة استبعاد كلّ موقف نقدي من النمذجة العلمية؟ أم تحتاج النمذجة إلى مقاربة نقدية من زاوية ابستيمولوجية وايتيقية للوعي بحدودها وتجنّب استتباعاتها السلبية على العلم وعلى الإنسان؟. - إمكانية ثالثة: هل تفضي القيمة التداولية للنماذج إلى اتخاذ موقف وثوقي بشأنها يحصّنها من كلّ نقد أم أنّ هذه القيمة لا تنفي إمكانية نقد النمذجة من جهة ابستيمولوجية و ايتيقية؟ وهل يفيد النقد ضرورة رفضا جذريا للنمذجة؟ **2.في لحظة ثانية:** بلورة الموقف من المشكل المطروح : في حالة تخيّر المترشح الموقف الذي يقرّ بأنّ القيمة التداولية للنماذج لا تحصّن النمذجة العلمية من النقد يمكن اعتماد التمشّي التالي: أ- بيان القيمة التداولية للنماذج وذلك بـ : - تحديد دلالة النمذجة بما هي مسار بناء النماذج

	من حيث هي تمثلات للواقع تهدف إلى فهمه والفعل فيه. - الإشارة إلى ارتباط هذا البناء بتداخل البعد التركيبي والدلالي والتداولي. - الوقوف على معنى التداولي الذي يفيد الفهم والفعل والتحكم - التأكيد على أنّ فعالية النماذج في علاقة بمشروع ما تقترن بصلاحية النموذج النظرية والتجريبية من جهة و باتفاق بين المجموعة العلمية والمتحكمين في النسق ومستعمليه على قيمته التداولية ب- ضرورة نقد النمذجة: - من جانب ابستيمولوجي: - لا يترتب على فاعلية النموذج الادعاء أنه نهائي. - ما تعمد إليه النمذجة من إهمال واختزال وما يتولّد عن ذلك من وعي بقصور النمذجة عن إنتاج خطاب كلي أو معرفة كلّية بالواقع. - يفترض الطابع المركب للظواهر الوعي باستبعاد كلّ موقف وثوقي بشأن إنتاجات العقل العلمي - في علاقة النمذجة بمطلب التفسير والحقيقة، إذ لا تقدّم النمذجة خطابا تفسيريا بل خطابا تأويليا مادامت النمذجة تفهم بدل أن تفسر ومادامت النمذجة لا تدّعي إنتاج الحقيقة - اعتبار النمذجة طريقة تستخدم العلم وليست علما. - من جانب إيتيقي: - في علاقة بغايات المنمذج: فاهتمام المنمذج بالغايات قد يفيد انخراط النمذجة في مشروع ايديولوجي أو في خدمة السياسي - مطلب التحكم والفعل قد يحوّل العلم إلى أداة لكلّ أداة - امتداد مطلب التحكم والهيمنة من تطويع العالم إلى تطويع الإنسان كما تؤكده السيبرنيتيقا وما يفترضه من ضرورة تحمّل العلماء ورجال السياسة من مسؤولية تجاه العلم وتجاه الإنسان. **ملاحظة:** تقبل المحاولة التي يتخير فيها المترشح الموقف الذي يقرّ بأنّ القيمة التداولية للنماذج تحصّن النمذجة العلمية من النقد شريطة توفر فكرة ناظمة وحجاج وجيه. كأن يبين عدم صلاحية المعايير الكلاسيكية في نقد العلم للكشف عن القيمة التداولية للنماذج.

	3. في لحظة ثالثة: استخلاص الموقف النهائي وبيان قيمته بإبراز حاجة النمذجة إلى نقد ابستيمولوجي وإيتيقي بما أنّ العقل العلمي بنية مفتوحة من ناحية ولتحصين العلم من التوظيف الإيديولوجي من ناحية أخرى أو بالتأكيد على ضرورة الوعي والعمل على أن يكون العلم في خدمة الإنساني لا في خدمة قوى الهيمنة أو بالتأكيد على الطابع المركب للظواهر وما يفترضه من انفتاح العلم والنمذجة العلمية وقابليتها للمراجعة والتعديل على مستوى ابستيمولوجي وتحمّل العلماء ورجال السياسة والفكر مسؤولية توجيه العلم خدمة للإنسان.

2. الموضوع الثاني : هل تضمن دولة القانون حق المواطنة؟

العمل التحضيري/ التفكيك	العمل التحضيري / التخطيط
1. فهم السؤال و تحديد المطلوب: - يتساءل الموضوع عمّا إذا كانت دولة القانون كفيلة بضمان حق المواطنة . - يتضمّن منطوق الموضوع مفارقة مفادها التساؤل : عمّا إذا كانت دولة القانون تضمن حق المواطنة . فهو من جهة يصفها بدولة القانون بكل ما تعنيه من حيادية ومن اعتراف فعلي بحق كل الأفراد داخلها في الحرية والعمل و المساواة مع الآخرين في الحقوق و في الواجبات . و التساؤل عمّا إذا كانت تضمن حق المواطنة. - حل المفارقة بمراجعة مفهوم دولة القانون : إذ هي عبارة لا تدلّ على واقع بقدر ما هي شعار . أم بتحليل ما عليه "دولة القانون" من تراجع و من انخرام داخلي انتهى إلى ظهور اللامساواة و التضييق على الحريات وإلى عدم ضمان حق المواطنة. - الوقوف على شروط ضمان دولة القانون لحق المواطنة. - بيان كيفية التراجع عن حقوق المواطنين ضمن دولة القانون. - البحث في ضمان قيام دولة القانون بدورها القانوني والايتيقي. **2. قراءة مفاهيم السؤال و تحديد الدلالات.** - يسائل الموضوع مفهومين اثنين: • دولة القانون. • حق المواطنة. و هما مفهومان فلسفيان و حقوقيان ينتميان إلى سجل الفلسفة السياسية و إلى المرجعية الحقوقية الحديثة. - دولة القانون : بوضعها التنظيم السياسي القائم على الحقز و الذي ستند القانون فيها إلى الإدارة العامة و إلى الشرعية التعاقدية و الانتخابية بما يضمن وجود مواطنة	**في لحظة أولى:** بناء المشكل بتنزيل السؤال ضمن: - تضخم جهاز الدولة وسلطتها مقابل انحسار حضور المواطن في المشهد السياسي. - التشكيك في الفكرة الشائعة القائلة بأن الديمقراطية هي نظام حكم مثالي. - المفارقة فيما يسم واقع حقوق الإنسان من انتهاكات و ما تدعيه الدولة الحديثة من تأمين لهذه الحقوق - استخدام دولة القانون للعنف وعلاقته بصورة المواطن وحقوقه. **صياغة الإشكالية** بالتساؤل عن مدى تأمين دولة القانون لحقوق المواطنة وذلك كأن: إمكانية أولى: إذا كان لا شرعية للدولة إلاّ بما هي سلطة قانونية، فهل يؤمّن القانون حق المواطن أم يمكن أن تنتهك دولة القانون هذا الحق مثلما تنتهك القانون ذاته؟ إمكانية ثانية: هل يكفي أن تستمد الدولة شرعية سلطتها من القانون حتى تُؤَمِّن حق الإنسان في مواطنته أم أن هذا الحق قد ينتهك باسم القانون؟ **في لحظة ثانية:** 1. بيان ما تفترضه دولة القانون من ضمان حق المواطنة: - تحديد دلالة المواطنة : بما هي المنزلة التي يشغلها الإنسان داخل نظام سياسي مدني بما هو كائن حرّ يمتثل فيها لسلطة القانون لا إلى نزوات

حقيقية.
- تحديد المواطنة : بما هي حق أي وجود شرعي ضمن الدولة الحديثة . و المواطنة: هي صفة الفرد المدني الخاضع للقانون و المعترف بحقوقه و واجباته.
- نظريا لا تناقض بين المفهومين أما عمليا فيمكن أن يحصل تفاوت و إسراف من قبل الدولة في ضمان الحقوق.

3. بلورة الإشكالية و لحظات المعالجة:

- بالتساؤل عن دولة القانون و عما إذا كانت قادرة على ضمان حقوق الأفراد . و بلفت الانتباه إلى الانحراف المفضي إلى عدم ضمان حق المواطنة.
- تحديد خطوات المعالجة (انظر التخطيط).

طاغية يحكم الدولة
- أو بتمييز المواطن عن الرعيّ والعبد والطفل أو القاصر
- أو بتأكيد ما تفترضه المواطنة من اعتراف للإنسان بحق العيش الكريم والحرية والمساواة وخاصة حقه في المشاركة في الحياة السياسية وفي مراقبة آليات الحكم ومقاومة انحرافاته
- تحديد معنى دولة القانون: بما هي كيان سياسي قانوني محكم التنظيم أو بما تفيده من انتظام الحياة السياسية وفق مؤسسات حقوقية والذي يستمد مشروعيته من تشريعات وضعية سنّت على أساس عقلاني أو بواسطة الاتفاق والتعاقد.
- التأكيد على أن دولة القانون تتأسس على الحق لا على القوة، بحيث يستمد القانون شرعيته ومشروعيته من الإرادة العامة أو الخير العام
- بيان ما تشترطه دولة القانون من اقترانها بنظام ديمقراطي يؤمّن للإنسان حقّه في المواطنة

2. في إمكان انتهاك دولة القانون لحق المواطنة:

- بيان كيف يمكن للدولة من خلال سنّها للقوانين أن تقايض المواطن بين الأمن والحرّية لتتحوّل القوانين إلى تشريع التعامل مع المواطنين بوصفهم رعايا.
- بيان أنّ تأسيس الدولة على القانون لا يفيد ضرورة انتظام الحياة السياسية وفق نظام ديمقراطي، إذ قد يكون القانون أساس تشريع الاستبداد مثلما يلاحظ في الأنظمة الشمولية (الكليانية).
- وجود مؤسسات مدنية تراقب أداء الدولة دليل على أن القانون وحده لا يضمن حقوق المواطن.
- التأكيد على أنّ القانون يمكن أن يجعل من الدولة قوة فوق المجتمع وهو ما يولّد شعور المواطن بالاغتراب السياسي الذي يقوم حجة على أنّ دولة القانون لا تؤمّن ضرورة حقوق المواطنة.
- يمكن لدولة القانون أن تسن تشريعات نعمّق الفوارق بين أفراد المجتمع وطبقاته وهو ما يجعل حقوق المواطنة حقوقا صورية.
- بيان أن الخضوع للقوانين لا يمنع المواطنين من إبداء الرأي فيها.

ملاحظة: يمكن للمترشح أن يتبع تمشيا مغايرا و ذلك بأن يقدم العنصر الثاني على الأول.

3.في لحظة ثالثة:

- استخلاص الموقف النهائي وبيان قيمته بإبراز

	قيمة دولة القانون القائمة على حق وضعي أو مدني لا على حق إلهي أو طبيعي من جهة والتأكيد على أهمية الوعي بأنّ الدولة مهما كانت تشريعاتها يمكن أن تكون قوة هيمنة إذا لم يضطلع المجتمع المدني بوظيفته في مراقبة الدولة ومقاومتها. - أو الانتهاء إلى اعتبار أنّ كلّ دولة هي قوّة قمع حتّى وإن ادّعت الحفاظ على الحقوق وتأمين الحريات أو التأكيد على ضرورة الفصل بين السلطات بما هو الضمانة لعدم انزياح دولة القانون عن مهامها وتأمين حقوق المواطن. أو الانتهاء إلى أنّ حقّ المواطنة لا يوهب وإنّما يكتسب وأنّ تأمين استمراره والحفاظ عليه مهمّة المواطن أيضا لا مهمة الدولة فقط.